مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة أقامها مساء أمس الأول في غرناطة تحت عنوان «بإرادتكم بكرة أجمل»

عبدالله الأحمد: القوى الشبابية هي المحرك الأساسي وراء المكاسب التي حققتها الأمة

المحامي عبدالله الأحمد ومسلم البراك وأحمد السعدون

أكد مرشح الدائرة الثالثة أحمد السعدون ان الكويت تعيش حاليا مرحلة استثنائية، أبطالها شباب استطاعوا تحريك الشارع وراءهم وإيصال رسالة صادقة وواضحة الى ولي الأمر بضرورة إسقاط الحكومة الفاسدة وحل مجلس الأمة بعد ان حامت حول اعضائه الشبهات من كل صوب، مشيدا بحكمة صاحب السمو البلاد الشيخ صباح الأحمد الذي نزع فتيل الأزمة وقبل استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة ورد الأمر للشعب ليقول كلمته.

وقال السعدون خلال الندوة الانتخابية التي نظمها مرشح الدائرة الثانية المحامي عبدالله الاحمد مساء امس الأول تحت عنوان «بإرادتكم بكرة أجمل» في منطقة غرناطة «إن بعضا من مرشحي الدائرة الثانية يحاربون بطرق قذرة عدة منها اطلاق الشائعات المغرضة عليهم، كونهم رفضوا الانقياد من قبل البعض الذين يخيل لهم امتلاك صكوك الوطنية يوزعونها على مؤيديهم ويحجبونها عن مناوئيهم»، مبينا انه خلال مناقشة خطة التنمية شددنا على ضرورة ان يكون للقطاع الخاص دور رئيسي فيها حتى نلجم شهية اصحاب النفوذ من الاستيلاء على المال العام، وأكدنا للحكومة انه في حال قبول تعديلاتنا المقترحة على الخطة بكل صدق وشفافية سيتغير طرفا الصراع من المجلس والحكومة، الى صراع أطرافه المجلس والحكومة من جانب وأصحاب النفوذ ورؤوس الفساد من جانب آخر.

وذكر السعدون ان احد الوزراء أراد بيع الوهم للشعب فخرج علينا ليقول «إنه قد تم انجاز قرابة 25٪ من خطة التنمية»، مؤكدا ان هذا الكلام عار عن الصحة تماما ويفتقر الى المصداقية، متحديا ان تكون الحكومة نفذت حتى 1٪ من الخطة المقترحة، متسائلا أين الشركات الثلاث التي تعد العمود الفقري للتنمية؟، وأين ستاد جابر ومدينتا المطلاع والخيران السكنيتان والمدن العمالية من الخطة الموضوعة؟، مؤكدا انتصار الشعب في نهاية المطاف الى الحق والاحرار والاصلاح من اجل الكويت.

من جانبه، اعتبر مرشح مجلس الأمة عن الدائرة الانتخابية الرابعة مسلم البراك ان السبب الكامن وراء تحرك القوى الشبابية وخروجها بالآلاف وتجمعها في ساحة الإرادة هو شعورهم بمحاولات البعض لتقويض الدستور وتفريغه من محتواه، مشيرا الى ان ثمة مشكلة تعانيها الدائرة الثانية تتمثل في ان اصحاب المال السياسي ورؤوس الفساد ينتظرون انعكاس تلوثاتهم على مخرجات الانتخابات، محذرا كل من يحاول التلاعب بالعملية الانتخابية بالقول «إن كنتم تأكلون تمر حنا نعد الفصم»، وسنلاحقكم ونتصدى لأفكاركم الخبيثة، مشددا على ان عودة القبيضة الى مجلس الأمة من جديد خطيئة وعار على العمل السياسي الكويتي مناشدا جموع الناخبين بالقول «أمامكم الآن فرصة تاريخية لاختيار نواب أكفاء قادرين على دفع عجلة التنمية الى الامام، ممن كان لهم تواجد خلال الحراك الشعبي الحادث اخيرا».

من جهته، قال مرشح مجلس الأمة عن الدائرة الانتخابية الثانية النائب السابق د.جمعان الحربش «إن ثمة صراعا دائرا في الكويت الآن ليس بين المجلس والحكومة، او بين نواب المعارضة والنواب القبيضة، إنما صراع بين إرادة الحياة الكريمة والحرية والعدالة والمساواة وإرادة الفساد والذل والخنوع والامتهان»، مشيرا الى ان هناك بعض المرشحين يتم تلميعهم وتنظيفهم من قاذوراتهم التي تلتف حول رقابهم حتى يدخلوا المجلس ويتحكموا في مصائر البلاد والعباد، معربا عن فخره بالحراك الشبابي في مناطق الصليبخات والدوحة وغرناطة والقيروان، الذين جعلوا القبيضة يدخلون دواوينهم وهم يرتجفون كأوراق الشجر، مؤكدا ان الفصل الأخير من المهزلة التي تعيشها البلاد في طريقه للنهاية.

اما مرشح مجلس الأمة عن الدائرة الانتخابية الثانية عبدالرحمن العنجري فأكد ان اقتحام مجلس الأمة المتورط فيه رئيس الوزراء تم بأموال قذرة خسيسة، مشيرا الى ان النواب القبيضة طعنوا ممثليهم في ظهورهم وباعوهم لتحقيق مصالح شخصية ضيقة، واصفا الوضع السياسي التي تعيشه البلاد حاليا بالحرج.

وأوضح العنجري ان 2011 هي عام سقوط الديكتاتوريات، والأنظمة السياسية غير المدعومة بالدستور والإرادة الشعبية، مشيرا الى ان الكويت دولة صغيرة لا تتحمل صراعات أبناء أسرة الحكم، مؤكدا ان اخطر ما شهده المجلس المنحل تخندق النواب واصطفافهم مع شيخ ضد آخر، مشيرا الى ان ثمة خططا نتنة كانت تدبر لضرب شيخ ودعم آخر يمصوا المال الحرام.

وشدد العنجري على ضرورة إنهاء النفس الطبقي الخسيس في الدائرة الثانية، مشيرا الى ان الوطنية مواقف ومعارك وليس كلاما مرسلا على عواهنه دون سند او دليل مادي يدعمه، معتبرا ان ثمة اشخاصا مرضى بالطبقية ويحتاجون الى طبيب نفسي لعلاجهم، مخاطبا هؤلاء بالقول «لن تستطيعوا بأموالكم او بنفاقكم مع السلطة اختراقنا او تسييرنا على هواكم»، مناشدا رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك وضع يده بأيدي النواب الشرفاء من اجل تحقيق مصلحة الكويت، وليس بأيدي هؤلاء المرضى الذين «يأكلونه لحم ويرمونه عظم».

بدوره، أكد مرشح مجلس الامة عن الدائرة الانتخابية الثانية المحامي عبدالله الاحمد ان الكويت بصدد مواجهة شرسة، ومعركة كسر عظم بين الشباب وقوى الفساد بين من ينشدون الإصلاح وبين القبيضة، مشيرا الى ان القوى الشبابية هي المحرك الأساسي وراء المكاسب التي حققتها الأمة حتى الآن من استقالة الحكومة الفاسدة، وحل مجلس القبيضة، متسائلا كم قبيضا موجودا حولنا ساعد الحكومة الفاشلة على البقاء؟، وكم قبيضا باع الأمانة من اجل مصالح شخصية ضيقة، واستولى على المال العام وحوله الى خاص؟، مناشدا جموع المواطنين بالقول «البلد معلق بأعناقكم فأحسنوا الاختيار».

واعتبر الأحمد ان إقحام القضاء في النزاعات السياسية يعد من اخطر معالم الإدارة السابقة، الذي جاء بعد المال السياسي والنواب القبيضة وإفساد البلاد والعباد، مشيرا الى انه لو كان نائبا في المجلس السابق لقدم استجوابا لرئيس الوزراء لإقحامه القضاء في غمار الصراع السياسي في البلاد، مؤكدا ان استقلال القضاء معركته القادمة حتى نكون في مأمن على حياتنا وحياة أولادنا، مشددا على ضرورة تطبيق حرفي للمادة 50 من الدستور التي تقضي «بان يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور».

وناشد الأحمد الحكومة «كفاكم عبثا بالانتخابات وكفاكم تدخلا لتقسيم نسيج المجتمع وهدم وحدته»، مشددا على ضرورة التعاون لقطع يد السلطة التنفيذية التي تسعى لإنجاح مرشحين محسوبين عليها لاختطاف المجلس، مؤكدا ان الاشاعات التي استهدفته أخيرا لن تضعفه او تثنيه عن مواقفه التي يتبناها، انما تزيده إيمانا وتؤكد صحيح دربه الذي ينتهجه.

أما النائب السابق د.سعد بن طفلة فأبدى امتعاضه من خطاب الكراهية والانحطاط والسفالة الذي ينتشر هذه الأيام، ويجعل أبناءنا يعتقدون ان هذه هي الديموقراطية، معتبرا ان هذا الخطاب موجه للطعن في وطنية شعب بأكملهن، مشددا على ضرورة إقرار قانون تجريم خطاب الكراهية كونه قانونا حضاريا موجودا في دول متقدمة عدة، مؤكدا ان خطاب البغضاء والكراهية يجعل الناس تكفر بالديموقراطية.

● ناصر الوقيت

أحمد السعدون: أتحدى أن تكون الحكومة قد نفذت 1٪ من خطة التنمية

مسلم البراك: خروج الشباب بالآلاف نتيجة محاولة البعض تقويض الدستور وتفريغه من محتواه

جمعان الحربش: الصراع الدائر في الكويت بين إرادة الحياة الكريمة والحرية وإرادة الفساد والذل

العنجري: 2011 عام سقوط الديكتاتوريات والأنظمة السياسية غير المدعومة بالدستور

أثناء ندوة أقامها مساء أمس الأول في مقره الانتخابي

عبدالله المعيوف: الكويت أمام مرحلة جديدة تتطلب الإصلاح والعمل في هدوء

عبدالله المعيوف

عقد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف ندوة مساء امس الأول في مقره الانتخابي قال فيها إن الكويت تعطلت فيها التنمية وشلت حركتها بسبب صراعات الحكومة واعضاء مجلس الأمة مبينا ان هذه الصراعات جعلت الشعب يشعر بالخوف والقلق على مصيره ومصير أبنائه.

واضاف المعيوف ان الشارع انقسم إلى فريقين الأول يدعي أنه وطني ويصف الفريق الآخر بالانبطاحي والحكومي، والثاني يتهم الأول بالتأزيم والتأجيج ويصفه بأنه يتحرك وفق توجيهات خارجية.

وذكر المعيوف ان النزول إلى الشارع أوقف حال البلد ووصل الأمر إلى فريقين أحدهما مؤيد للحكومة، والآخر معارض لها، رافضا إسقاط الربيع العربي على الكويت إذ إنه يعني تغيير النظام مؤكدا رضاه بنظام الكويت واحترامه لرموز النظام.

وأضاف المعيوف ان الكويت أمام مرحلة جديدة تتطلب الاصلاح والعمل بهدوء والا سترجع الكويت إلى الوراء مطالبا برئيس وزراء لا يخاف من النواب ويحترم الدستور ولا يخاف من كتلة الا الدستور.

● لميس بلال

خلال لقاء مفتوح أقامه في ديوان أسعد الدهام مساء أول من أمس

الشريعان: النهج الحكومي فشل في إدارة المؤسسة التعليمية

د.أنور الشريعان

أكد مرشح الدائرة الاولى د.أنور الشريعان في اللقاء المفتوح الذي اقامه مع أبناء الدائرة والذي أقيم في ديوان أسعد الدهام، أن نتائج الفترة الأولى في الثانوية العامة دليل على فشل الحكومات السابقة في ادارة المؤسسة التعليمية لرغبتها في عدم استقبال الجامعات أعدادا كبيرة من الطلبة والطالبات سنويا لغياب الخطط والدراسات التي تصب في النهاية في توفير فرص عمل لهم مما يمثل إحباطا للطلبة وأسرهم، مضيفا انه يبرئ ساحة ادارة الجامعة من هذه النتائج المخيبة لأن من السهل وضع أسئلة اختبارات فوق مستوى الطالب العادي وتحتاج لمهارات خاصة صعبة لا يستطيع الإجابة عليها لكي يرسب، وهذا ما قامت به وزارة التربية والتعليم بكل نجاح هذا العام.

وأكد د.الشريعان ان المسؤول الأول عن هذه الكارثة هو الحكومة وليس وزير التربية والتعليم، اذ ان منهجها في هذه القضية يقوم على تعجيز الجامعات عن تخريج أعداد من الطلبة في الكورس الصيفي لعجزها عن توفير فرص العمل، لأن المشاريع متوقفة والتنمية «مكانك رواح» وهناك بطالة مقنعة تعاني منها الدولة، يجب تحويل المسؤول عن وضع هذه الاختبارات التعجيزية للتحقيق لمعرفة الأسباب والدوافع الحقيقية وراء ما حدث في الفصل الدراسي الأول في امتحانات الثانوية العامة وعلى ضوء نتائج التحقيق تتم محاسبة المسؤول. واشار د.الشريعان الى انه ضد الشخصانية وتصفية الحسابات الذي تفوح رائحته في كل استجواب يقدم لاحد الوزراء والتي اصبحت تزكم الانوف، مبينا ان النهج الحكومي السابق فشل في ادارة الدولة ونحتاج لنهج جديد لعدم العودة لنقطة الصفر من جديد وتتحول جلسات المجلس للصراعات والتأزيم والاستجوابات، مشيرا الى ان هذا يعيق خطط التنمية ايضا ولا تجب محاسبة المواطن بسبب اخطاء حكومية، إذ ان هناك مسؤولين من الضروري تحويلهم للجان التحقيق لأنهم تسببوا في فساد اداري حكومي كبير، فمشاكل المواطن تنجم عن العجز الحكومي، مشددا على ضرورة رسم استراتيجية واضحة محددة تحدد حقوق وواجبات كل طرف وعلى الحكومة الصبر اذا لم تكسب تأييد واغلبية الشارع وعليها تكرار المحاولة، فالحكومة هي من تقود الدولة ولا تقاد.

واوضح د.الشريعان ان رئيس مجلس الوزراء الجديد جزء من النهج السابق وينتظره العديد من التحديات، لافتا الى ان اداءه في الوزارات السابقة كان غير جيد في التعامل مع العديد من الملفات والقضايا وامامه فرصة عظيمة لكي يعيد للكويت مكانتها وريادتها ويحقق التنمية المستدامة من خلال تشكيل فريق متجانس من الوزراء لديه رؤية محددة ويمتلك المقدرة على توفير احتياجات الشعب، معتقدا ان المجلس القادم سيمنحه فرصة ستة اشهر لوضع خطة حكومية واضحة المعالم قابلة للتطبيق قبل محاسبته بشرط الا يخطئ.

وتطرق د.الشريعان الى قضية الكوادر، حيث قال ان الكوادر تسببت في مشكلة كبرى ستظهر نتائجها السلبية على المدى البعيد تتمثل في هجرة الموظفين من القطاع الخاص للقطاع الحكومي ومن القطاع الحكومي للقطاع الحكومي، كما خلقت خللا داخل سلم الرواتب الحكومية وفجوة ادارية كبرى مما يستوجب تعديل سلم الرواتب باحداث التوازن المطلوب، مشيرا الى انه كان يجب على الحكومة قبل التطرق للكوادر دراسة الملف برمته دراسة مستفيضة متأنية لمعرفة تأثيرها على ميزانية الدولة، لكن الحكومة سعت لميلاد الكوادر وزيادة الرواتب من اجل كسب الشارع، لافتا الى ان فلسفة الرواتب المطبقة في كل انحاء العالم تتمثل في اجر مقابل العمل ويجب ان ينعكس المعاش على طبيعة العمل وليس العكس والصلاحيات المخولة لكل موظف، الا ان ما يحدث في الكويت ان المعاش لا يتم تحديده على الشهادة العلمية للموظف، مما يخلق الفجوة الكبيرة بين الموظفين، وعلى الحكومة ان تضع حلولا فنية وتصورا كاملا للكوادر والمعاشات، لأنها من مصلحة ميزانية الدولة ودور الحكومة يتمثل في توفير بيت جيد وتعليم رفيع ومستوى خدمات صحي راق لكل مواطن. ولفت الى ان زيادة المعاشات مع ارتفاع الاسعار نقطة في غاية الخطورة لأنها تؤدي الى التضخم، مطالبا بضخ دماء جديدة داخل الوزارات والقطاع الحكومي للاستفادة بالعقول الشابة المتطورة وضد ان يظل المدير فترة طويلة على رأس ادارته لأن الوظيفة الادارية عبء وليست دائمة. توقع د.الشريعان أن تكون نسبة التغيير في الدائرة أكثر من 40٪، مشيرا الى ان التحالفات التي تنسج حاليا لن يكون لها تأثيرا على العملية الانتخابية وعلى قناعات المواطنين لازدياد وعيهم السياسي، فلا يجب التحكم في صوت الناخب وعلى كل ناخب أن يصوت حسب ما يمليه علية ضميره ويعرف أن المرحلة الحالية فارقة في تاريخ الكويت لأنه لا يمكن للمرشح أن يكتسب ثقة 70 ألفا هم أبناء الدائرة الأولى.

الكوادر تسببت في مشكلة كبرى ستظهر نتائجها السلبية على المدى البعيد تتمثل في هجرة الموظفين من القطاع الخاص للقطاع الحكومي ومن القطاع الحكومي للقطاع الحكومي

محمود دشتي: العبث بالديموقراطية يفتح الباب للفساد

محمود دشتي

قال مرشح مجلس الامة للدائرة الثانية د.محمود دشتي ان المرحلة القادمة تحتاج الى الممارسة الديموقراطية التي تعزز مسيرة التنمية الشاملة وتحقق الاهداف التي ينتظرها الشعب من التنمية وهي الاصلاح الصحي وتطوير التعليم والنهوض بالاقتصاد وتمكين المرأة وحماية البيئة وتعزيز مشاركة الشباب في بناء مستقبل الوطن.

واضاف دشتي أن الممارسات التي شهدتها وعاشتها الساحة السياسية في فترات سابقة قد أدت وللاسف الشديد الى عرقلة تنفيذ المشروعات الانمائية الكبرى حيث اتسمت الساحة السياسية بالصراخ الاجوف والمشاحنات والصراعات التي لم تكن في مصلحة المواطنين والوطن بل ادت الى تراجع مكانة الكويت بتقارير التنمية التي تعدها منظمة الامم المتحدة والبرنامج الانتمائي الدولي UNDP، وهو ما يجب أن يكون موضع اهتمام ودراسة من جانب مجلس الامة القادم والحكومة على حد ما افصح عنه مرشح الدائرة الثانية د.محمود دشتي والذي يشغل منصب نائب مدير مستشفى ابن سينا.

واستطرد دشتي بان التنمية هي التزام للدولة امام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية حيث اتفق وتعاهد قادة دول العالم باجتماع قمة الامم المتحدة المنعقد في بداية الالفية الثالثة على تحقيق ما يعرف بالاهداف الانمائية للألفية الجديدة MDGs والتي تركز على التعليم والصحة والاقتصاد والرخاء والتقدم التكنولوجي وحماية البيئة وتشجيع البحوث العلمية وتمكين المرأة وتعزيز حقوق الانسان وهو ما يوفر الرخاء الذي يتطلع اليه المواطن ويجب ان تتفرغ له الحكومة والمجلس وتترجمه على ارض الواقع في صورة مشروعات صحية وتعليمية واقتصادية وبرامج تنمية شاملة وعملاقة تحقق آمال وطموحات الشعب فلا عذر على الاطلاق لعدم تحقيق اهداف التنمية لان الموارد والثروة والامكانيات متوافرة ولكن ما ينقصنا وللاسف الشديد هو التعاون ونبذ الصراعات والخلافات والشخصانية البغيضة والتي تسد اجواء الممارسة الديموقراطية وتفتح الباب على مصراعيه لتفشي وانتشار مختلف صور الفساد.

ومن يؤججون الصراعات بالمجتمع ويثيرون الفتن هم الذين يفسدون الحياة السياسية ومن ثم فانهم يوفرون المناخ المناسب، ويهيئون الاجواء لانتشار الفساد وصرف الاهتمام عن ملاحقة المفسدين والمتلاعبين بالاموال العامة وهي في الحقيقة اموال الشعب التي يريد ان يراها في مأمن وان تستمر في مشروعات تعليمية وصحية وتنموية تعود عليه بالنفع بدلا من نهبها وتسريبها والاعتداء على حرمتها من الفاسدين عندما تتعطل الممارسة الديموقراطية الناضجة والواعية التي نص عليها الدستور ومذكراته التفسيرية، ووفقا لضوابط استخدامها التي تحمي مصالح الشباب وتصون وتحافظ على ثرواته.

جانب من الحضور في مقر المحامي عبدالله الأحمد